

شهد العهد السعيد لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم تحديث الجهاز الإداري للدولة ، و ذلك لمواكبة متطلبات المرحلة القادمة بتحدياتها المحلية و العالمية ، لاسيما المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، و شملت التغيرات في الجهاز الإداري للدولة دمج بعض المؤسسات و اعادة هيكلتها. أكد جلالته السلطان هيثم في أحد خطابه على أهمية دولة القانون والمؤسسات ، و ذلك لأهمية القانون في مسيرة التطوير والبناء ، حيث أوضح جلالته على ضرورة تحديث التشريعات والقوانين التي تقتضيها متطلبات المرحلة القادمة ، من أجل إتمام مسيرة التقدم و التنمية في السلطنة ، حيث أن المرحلة القادمة هي مرحلة الذكاء الاصطناعي و التكنولوجيا المتقدمة ، و التي تتطلب قوانين خاصة بها ، إضافة الى أن المرحلة القادمة تتطلب سرعة إتخاذ القرار من أجل اللحاق بركب التطور المتسارع ، و هو ما يتطلب مكنان كثيرة لعل أبرزها هو تشريعات مرنة و متقدمة ، و هيكل إداري يتميز بسرعة اتخاذ قراراته و انجاز الاعمال و المهام . ضرورة حوكمة الاداء و تبسيط الاجراءات و النزاهة و المحاسبة و المساءلة. و في هذا أكد جلالته في احد خطابه على أهمية دولة القانون والمؤسسات مؤكداً حرصه السامي عليها حيث قال " إن مما نفخر به المواطنين و المقيمين على أرض على أرض عمان العزيزة يعيشون بفضل الله في ظل دولة القانون والمؤسسات ، دولة تقوم على مبادئ الحرية و المساواة و تكافؤ الفرص ، قوامها العدل و كرامة الأفراد و حقوقهم و حرياتهم فيها بحصانة بما في ذلك حرية التعبير التي كفلها النظام الاساسي للدولة. يعد اصدار النظام الاساسي للدولة الذي صدر بمرسوم رقم ٢٠٢١/٦ احد الخطر الحثيثة لجلالة السلطان هيثم في سبيل تدعيم دولة القانون والمؤسسات ، حيث يعد النظام الأساسي للدولة حجر الزاوية في النظام القانوني العماني ، و يعمل به دستوراً للدولة.